المملكة المغربية

المرصد الوطني لحقوق الطفل

بيان (إعلان) بمناسبة

مناقشة التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل و لتقرير الأولي حول تطبيق البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

شتنبر 2014

المرصد الوطني لحقوق الطفل، 47 زنقة ملوزة، حي النهضة 2، الرباط

www.onde.ma

بفضل التتبع المستمر للجنة حقوق الطفل،أعطى تنفيذ الاتفاقية الأممية لحقو ق الطفل ديناميكية خاصة فتحت المجال أمام عدة أوراش تهدف إلى النهوض بأوضاع الأطفال بالعالم.

صادق المغرب على الاتفاقية الأممية سنة 1993، وكانت هذه المصادقة نقطة انطلاق لتعبئة وطنية حول موضوع حقوق الإنسان، فمنذ تلك السنة، أطلق المغرب عدة أوراش مؤسساتية توجت بإنشاء عدة مؤسسات تشتغل في مجال حقوق الإنسان عموما وحقوق الطفل خصوصا.

أنشأ المرصد الوطني لحقوق الطفل سنة 1994، وهو مؤسسة وطنية مستقلة تعمل على تتبع إعمال الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل بالمغرب من خلال آليات مناسبة : نظام للرصد والتقرير والدراسات المقارنة. حاليا، يعتبر المرصد الوطني لحقوق الطفل عضوا نشيطا بلجنة السياسة والاستراتيجية في حملة الأمم المتحدة للألفية (United Nations Millennium Campaign) المكلفة بإعداد الأجندة الإنمائية لما بعد 2015. وفي نفس السياق، ينظم المرصد الوطني سنويا نمودج الأمم المتحدة (Model United Nations) بهدف ضمان تقاسم الآراء بين شباب العالم في المواضيع المتعلقة بالطفولة.

التزمت المملكة المغربية، بتصديقه على الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل، بالمساهمة في بناء عالم أفضل للأطفال، وذلك بالحرص على تمتعهم بصحة جيدة، واستفادتهم من جودة التعليم، وعيشهم في أمن وسلام وحمايتهم من جميع أنواع الاستغلال وسوء المعاملة. وجسد هذا الإلتزام في اعتماد المجلس الحكومي، في مارس 2006، لخطة العمل الوطنية للطفولة (PANE) وضعت بتشاور مع القطاعات الحكومية والمجتمع المدني وبرلمان الطفل.

وبعد أن خلص التقييم نصف مرحلي لسنة 2011، على أنه، على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تم تسجيلها، فإن تحقيق الهدف المتعلق بحماية الأطفال لا زال بعيد المنال. تم

التفكير في تغيير الاستراتيجية لتأخذ بعين الاعتبار كل من الطابع المتعدد الأبعاد للحماية وطابعها المستعرض.

أنشأ المغرب "برلمان الطفل"، وهو مؤسسة وطنية تهدف أساسا إلى المساهمة في ترسيخ ثقافة المواطنة وقيم الديمقراطية لدى الأجيال الصاعدة؛ وهو أيضا تكريس لمجهودات المرصد الوطني لحقوق الطفل التي أثمرت، سنة 1999، إلى خلق هذه المبادرة الرائدة التي تشمل 395 عضوة وعضو، تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 سنة، ينتدبون لمدة سنتين. ويشارك هؤلاء الأعضاء في دورات وطنية وجهوية واستثنائية يسائلون فيها الحكومة حول القضايا المتعلقة بالطفولة.

وقد تم تعديل طريقة اختيار هؤلاء الأعضاء لفتح المجال لجميع فئات الأطفال. وبذلك تم اختيار 90 عضوا من بين الأطفال الذين قدموا أحسن المشاريع ذات الصلة بحقوق الطفل وأهداف الألفية للتنمية، بينما تم الإبقاء على معيار التفوق الدراسي لاختيار 305 عضوا الآخرين.

وقد عملت هذه المؤسسة على تكوين أزيد من 2700 طفلة وطفل برلمانيا انتظموا في إطار "نادي شباب قدماء برلمان الطفل"، يشارك بشكل فعال في أنشطة المرصد الوطني لحقوق الطفل.

بالموازاة مع أشكال المشاركة هاته، نسجل تطور جودة المشاركة في الصحافة المكتوبة، في المجال السمعي البصري وفي وسائل الإعلام ؛ بالإضافة إلى مشاركة بعض فئات الأطفال المعرضين للخطر من خلال برامج تتناسب مع وضعيتهم السوسيو - الاقتصادي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، انه من المهم أن تساهم السلطات المحلية في عملية تعزيز الحق في المشاركة عبر مجالس الأطفال، وإعطاء هذا الحق أولوية في برنامج عمل الجماعات المحلية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الجماعات المحلية لم تستطع القيام بدورها بشكل فعال على الرغم من الإرادة التي تم الإعراب عنها في أعلى مستويات الدولة.

المجالس الجماعية مدعو إذا لتقوية استراتيجياتها الموجهة للأطفال وتخصيص بنود مالية تتماشى مع الأولويات المحلية المتعلقة بالطفل.

على هذا المستوى، نحن نؤيد رغبة وزارة الاقتصاد والمالية في اعتماد مقاربة ميزاناتية مندمجة لموضوع الطفولة تستند على مؤشرات مناسبة.

ولذلك، فإننا ندعو الوزارة إلى تسريع هذه العملية لتنفيذ أمثل لأهداف خطة العمل الوطنية للطفولة (PANE) و مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

في نفس السياق، وعلى الرغم من مجهودات الحكومة، لازال المجتمع المدني الوطني يحتاج الى مزيد من الدعم لصياغة أجندة جديدة تتوافق مع الجيل الجديد من الحقوق، وللمساهمة بفعالية أكبر في إعداد الأجندة الإنمائية لما بعد سنة 2015.

من جهتها، المنظمات الدولية مدعوة للمساهمة في تأطير هذه الديناميكية بخبراءها وذلك تماشيا مع ما تعرفه المملكة المغربية من تطور في مجال الطفولة.

في سياق آخر، من بين المواضيع الكثيرة التي أولتها السلطات العمومية اهتماما خاصا، موضوع "تسجيل المواليد"، حيث تم وضع مجموعة من التدابير المعيارية والتشريعية، تجعل من تسجيل المواليد ضرورة قانونية. فحسب المسح الوطني للسكان والصحة الأسرية، فبعد اعتماد القانون 99-37 المتعلق بالحالة المدنية والتدابير المرافقة التي تم فرضها، بلغ معدل التصريح بالمواليد بالحالة المدنية 94% على الصعيد الوطني (96,8% بالوسط الحضري و91,3% بالوسط القروي). نسجل إذن أن معدل التصريح بالولادات بالوسط القروي أقل مما هو عليه بالوسط الحضري.

بعض فئات الأطفال يعانون صعوبات في التسجيل بالحالة المدنية، يتعلق الأمر، حسب المندوبية السامية للتخطيط وبعض المنظمات الغير حكومية، بالأطفال الذين يولدون لمهاجرين في وضع غير قانوني بالمغرب.

تعتبر مراكز حماية الطفولة مؤسسات تربوية اجتماعية تستضيف، بأمر قضائي، الأطفال الذين ارتكبوا جرما أو مخالفات جنائية، وذلك بموجب المادتين 471 و481 من القانون الجنائي. يوجد بالمغرب 20 مؤسسة منها 15 للذكور و5 للإناث بطاقة إيوائية إجمالية تبلغ 2075 سريرا. حسب معطيات لوزارة الشباب والرياضة، سنة 2011، تم استقبال 5027 قاصر بمراكز حماية الطفولة بالمغرب.

يعمل المرصد الوطني لقوق الطفل، بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، على وضع نظام للتواصل والتبليغ (cyber-signalement) عن حالات العنف بهاته المراكز.

بالنسبة لأنظمة التبليغ والتكفل بالأطفال ضحايا العنف وسوء المعاملة، ولإرساء آليات مؤسساتية تساهم في النهوض بحقوق الطفل، عمل المرصد الوطني لحقوق الطفل على تقوية مركز الاستماع وحماية الأطفال ضحايا سوء المعاملة عبر مجموعة من التدابير : وضع رقم هاتفي خاص (2511)، إعداد تطبيق إلكتروني، دعم شبكة الجمعيات المتخصصة في الموضوع وتزويد الموقع الإلكتروني للمرصد الوطني بآليات التبليغ الإلكتروني، وذلك عملا بتوصيات التقرير الأخير للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المكلفة بالعنف ضد الأطفال (Toward a World Free From Violence)، وذلك بتعاون مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات، ووزارة الصحة ومؤسسة الوسيط والمنظمات الغير حكومية المختصة في الموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، يدعو المرصد الوطني لحقوق الطفل إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات الذي وقع عليه المغرب يوم 28 فبراير 2012.

من ناحية أخرى، تشغيل الأطفال في المغرب واقع،ومن أجل محاربة هذه الظاهرة، اعتمدت السلطات الوطنية مجموعة من التدابير الوقائية، نذكر منها التكفل وإعادة التأهيل، الشيء الذي أدى إلى انخفاض في عدد الأطفال العاملين في المملكة.

بالرغم من انخفاضها، تبين المعطيات المسجلة حجم هذه الظاهرة وخطرها على الأطفال خصوصا أطفال الوسط القروي الذين هم أكثر عرضة. فحسب معطيات المسح الوطني حول التشغيل المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، 92000 طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و15 سنة كانوا يعملون سنة 2012، أي 1,9% من مجموع أطفال هذه الفئة العمرية.

إننا إذ نعبر عن قلقنا من مشروع القانون 12-19 الذي يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. وفي هذا الإطار، نؤكد على أن المرصد الوطني لحقوق الطفل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومجموعة من جمعيات المجتمع المدني تعارض الترخيص بتشغيل الأطفال المتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، وتبقى متعبئة، وبشكل حازم، من أجل أن لا يقل سن الأهلية للتشغيل عن 18سنة.

في سياق آخر، نرحب بالجهود التي بذلتها المملكة المغربية لتعزيز عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية المهاجرين على الأراضي المغربية، وذلك بالرغم من صعوبة حصول الأطفال المهاجرون على الحق في الحماية (التبليغ، الرعاية، إعادة التأهيل) بشكل عام وخدمات الشرطة والمؤسسات الصحية خصوصا. من جهة أخرى، يشجع المغرب على إنشاء شبكة من الجمعيات العاملة في مجال حماية وتتبع وضعية الأطفال المهاجرين.

حققت المملكة المغربية تقدما هاما في مجال حقوق الطفل على التراب المغربي، في حين يعاني جزء من أبنائها المحتجزين بمخيمات لحمادة من ظروف عيش مزرية على مستوى جميع الحقوق المنصوص عليها بالاتفاقية الأممية لحقوق الطفل التي يلتزم بها المغرب منذ أزيد من عشرون سنة. حيث يعيش هؤلاء الأطفال استغلالا دائما سواء استغلال بدني أو

نفسي أو أخلاقي يجسد لاستمرار ممارسات تم حظرها في جميع مواثيق ومعاهدات مؤسسات حقوق الإنسان.

يمارس المرصد الوطني لحقوق الطفل دوره في المراقبة والنهوض بحقوق الأطفال في منطقة الصحراء المغربية، كباقي المناطق الأخرى من المملكة، وبالتالي فمن المهم الإشارة إلى أن الأطفال في الأقاليم الجنوبية يستفيدون من كامل حقوقهم، بينما يحرم الأطفال المحتجزون من أبسط حقوقهم. وفي هذا الإطار، نسجل بقلق شديد، التأخير في مجال تمدرس هؤلاء الأطفال، حيث يتم تحضيرهم لأغراض أخرى على حساب حقوقهم المنصوص عليها باتفاقية الأمم المتحدة.

يعرب المرصد الوطني أيضا انشغاله الشديد إزاء تجنيد واستخدام الأطفال في الجماعات الإرهابية للدولة الإسلامية في العراق وسوريا. هذه الظاهرة التي تنمو، يمكن أن تأخذ أبعادا أكثر دراماتيكية وأكثر خطورة.

يدعو المرصد الوطني لحقوق الطفل جميع الفاعلين في المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لحماية الأطفال المستغلين في النزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

ملاحظة : تم إغناء هذا الإعلان بمقترحات الأطفال البرلمانيين التي عبروا عنها خلال الاجتماع الذي عقد بالرباط يوم فاتح شتنبر 2014.